العالم العربى وتحديات مجتمع المعلومات

بقلم رئيس التحرير

يستخدم مصطلح «مجتمع المعلومات» من جانب الصحفيين والأكاديميين والسياسيين وغيرهم بمعان متعددة .. وربما كان المصطلح مرتبطا فى أذهان الناس بالشبكة العنكبوتية العالمية ، وبالاقتصاد الإلكترونى ، وبالتعلم عن بعد ، وبالألعاب الإلكترونية وبغير ذلك مما يرتبط بالحوسبة . وبدون شك ، فليس هناك من ينكر قوة وتأثير الحاسوب ، فقد غير تقريبا كل شيء نفعله ، ومع هذا قيل أنه ليس أكثر من مجرد أداة للتغيير لكن الحقيقة أنه سبب التغيير . ورغم ذلك فإن «مجتمع المعلومات» ليس مجرد مصطلح يستخدم لوصف تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فحسب وإنما يمكن استخدامه كذلك لتحليل السيناريوهات المختلفة للتطورات الجارية والمستقبلية فى المجتمع ، وهو فضلاً عن هذا يمكن أن يستخدم من جانب اختصاصى المعلومات لفهم أو إدراك التأثير الذى تحدثه هذه التغييرات على دورهم والاحتياجات المتغيرة للمستفيدين من خدماتهم .

وهناك عدة مؤشرات أو معايير يمكن من خلالها الحكم على انتقال المجتمع إلى مرحلة مجتمع المعلومات ، أهمها : المعيار التكنولوجى حيث تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية ويحدث إنتشاراً واسعاً لتطبيقاتها ؛ المعيار الاقتصادى حيث تبرز المعلومات كمورد اقتصادى وكمصدر للقيمة المضافة ولخلق فرص جديدة للعمالة ؛ والمعيار الاجتماعى حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة ؛ والمعيار السياسى حيث تؤدى حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير ؛ والمعيار الثقافى حيث الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات كاحترام الملكية الفكرية والصدق الإسلامى والأمانة العلمية .

ومنذ أكثر من ثلاثين سنة اهتمت دول العالم بوضع خطط وطنية للتوجه نحو مجتمع المعلومات، وكانت اليابان أول دولة تهتم بوضع خطة وطنية للمعلومات . وقد صدرت هذه الخطة عام ١٩٧٢ تحت عنوان : «خطة مجتمع المعلومات : التوجه الوطنى» ، وقد أقرت الحكومة الأمريكية «البنية الأساسية الوطنية للمعلومات» عام ١٩٩٣ ، واعتمد الاتحاد الأوروبى خطة عمل تنفيذية فى يوليو ١٩٩٤ بعنوان : «طريق أوروبا لمجتمع المعلومات» .

وفى ديسمبر ٢٠٠٣ كان التوجه العالمى لمجتمع المعلومات بانعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات التى صدر عنها إعلان المبادئ : «بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمى فى الألفية الجديدة». ويقر هذا الإعلان بأن العلم له دور مركزى فى تطوير مجتمع المعلومات ، وأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هى بؤرة تقدم البشرية . ويؤكد الإعلان على أنه ينبغى أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوة الثقافية والتنوع الثقافى وإعطاء أولوية عالية لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه .

فإذا انتقلنا إلى العالم العربى فإننا سوف نجد العديد من المبادرات الخاصة بالتوجه نحو مجتمع المعلومات ، أهمها «مبادرة مجتمع المعلومات المصرى» (يناير ٢٠٠٤) ، وهى تتكون من سبعة محاور هى : الاستعداد الإلكترونى ، التعليم

الإلكترونى ، الحكومة الإلكترونية ، الأعمال الإلكترونية ، الصحة الإلكترونية ، الثقافة الإلكترونية، تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات . وقد أضيف إليها فيما بعد ثلاثة محاور أخرى هى : المحتوى الإلكترونى ، مجتمع المعرفة ، الخدمات المجتمعية الإلكترونية .

ويقدم تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية . وتركز هذه الرؤية على النشر الكامل للتعليم راقى النوعية ، وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية فى البحث والتطوير التقنى فى جميع النشاطات المجتمعية ، وإطلاق حريات الرأى والتعبير والتنظيم ، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية ، وتأسيس نموذج معرفى عربى عام : أصيل ، منفتح ومستنير.

وهناك بعض التحديات التى نواجهها فى إقامة مجتمع معلومات عربى . أولها عدم وجود رؤية شاملة موحدة لمجتمع المعلومات العربى ، وثانى التحديات ضعف صناعة المحتوى العربية بمقوماتها المختلفة ، إذ ما زالت معدلات الأمية مرتفعة فى بعض البلدان ، كما أن التعليم بصفة عامة لا يؤدى إلى إنشاء القدرة على الابتكار والتطوير . وعدد العلماء والباحثين العاملين بالبحث والتطوير لا يزيد عن ٣٧١ لكل مليون من السكان بينما المعدل العالمى ٩٧٩ لكل مليون من السكان . وفى عام ١٩٩٨ أنفقت أمريكا الشمالية ٣٧,٩٪ وأوربا ٢٨٪ من ٤٧٠ مليارا أنفقها العالم على العلم والتطور بينما أنفقت البلدان العربية ٠,٤٪ . وفى مجال النشر العلمى أنتجت أوروبا ٣٨,٨٪ وأمريكا الشمالية ٣٨,٤٪ بينما أنتج العالم العربى ٠,٧٪ . وتواجه اللغة العربية باعتبارها أداة نقل المعرفة واستيعابها تحديات كبيرة منها تعريب التعليم الجامعى، والتعامل مع أدوات تكنولوجيا المعلومات .

ومن التحديات العامة أيضاً ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات إذ لا يكفى أن نعلم مثلا أنه وفقاً لأرقام ٢٠٠٣ فإن الفجوة بين العالم العربى والمتوسط العالمى فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصلت إلى ما يلى :

الفجوة فى خطوط التليفونات الثابته ٤٩,٣٪ من المتوسط العالمى ، الفجوة فى خطوط الموبايل ٢٥,٧٪ ، الفجوة فى خطوط الإنترنت ٦٧٪ ، الفجوة فى الحاسبات الآلية ٧٢,٧٥٪ ، ويضاف إلى ما سبق أن استيراد التقانة لم يؤد إلى توطينها ناهيك عن تطويرها أو توليدها ، فضلاً عن ضعف الاستثمار فى قطاع المعلومات كمكون من مكونات الاقتصاد القومى .

إن العالم العربى مقبل على المشاركة فى الدورة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التى ستنعقد فى تونس عام ٢٠٠٥ فما العمل ؟

إذا كان العالم العربى لا خيار أمامه سوى خيار «مجتمع المعلومات» إن أراد أن يتقدم وأن يجد له مكانا على الخريطة العالمية ، فإن الأمر يتطلب وضع وتنفيذ سياسات وطنية فى إطار سياسة عربية موحدة لمجتمع المعلومات من خلال «مجلس عربى لمجتمع المعلومات» مع الاستناد إلى مبدأ مهم : ابتكار نموذج عربى أصيل للمجتمع المعلوماتى .

وإذا كان المحتوى هو التحدى الحقيقى القادم حتى على المستوى العالمى ، فلا سبيل أمامنا إلا الاعتناء بصناعة المحتوى إنتاجاً ونشراً وبثاً مع الاستناد إلى : قوى بشرية مؤهلة ومدربة ؛ ومنظومة بحث علمى قادر على التطوير والابتكار ؛ واعتناء باللغة العربية باعتبارها ركيزة صناعة المحتوى العربى؛ فضلاً عن الاهتمام باستثمار عربى قوى فى قطاع المعلومات وبنية تشريعية داعمة .

د. محمد فتحى عبد الهادى